

مدى الكرمل

برنامج دراسات إسرائيل

شخصيات في السياسة الإسرائيلية

14

غِلعاد إردان
Gilad Erdan

إيناس خطيب

نيسان 2016



غلعاد إردان Gilad Erdan

- ولد غلعاد إردان عام 1970.
- درس المحاماة في جامعة بار إيلان.
- قاد مظاهرات طلابية ضد اتفاقيات أوسلو.
- عمل مستشارا لأريئيل شارون وبنيامين نتنياهو.
- أشغل عدة مناصب وزارية آخرها وزير الأمن الداخلي.
- يتميز بسن قوانين عنصرية تجاه الفلسطينيين.

حياته:

وُلد غلعاد إردان، في العام 1970، في مدينة أشقلون، لعائلة تنتمي للتيار الديني القومي - المجدال. عمل والده، أفينوعم، مُدرّساً، ومن ثمّ درس المحاماة، وزاول مهنته في مكتبه الخاص، هاجر إلى إسرائيل من ترانسيلفينيا - رومانيا؛ والدته، يهوديت، تعمل كأخصائية نفسانية، هاجرت إلى إسرائيل من هنجاريا. درس غلعاد إردان في مدرسة دينية مرموقة، «يشيفات نتيف مئير»، في مدينة القدس. وتجنّد في خدمته الإلزامية لفيلق «شليشوت»¹، سُرّح من خدمته العسكرية برتبة نقيب. من بعدها، التحق بجامعة بار إيلان، ودرس فيها الحقوق. وكذلك التحق بجامعة تل أبيب، ودرس فيها ماجستير العلوم السياسية. برز نشاطه السياسي عندما كان طالباً في الجامعة، حيث قاد تظاهرة ضد اتفاقيات أوسلو.² بعد تخرّجه من الجامعة، تدرّب كمحام في مكتب دوف فايس-جلاس، الذي كان مستشار أريئيل شارون لسنوات عديدة. عمل إردان مستشاراً لأريئيل شارون، قبل أن يصبح الأخير رئيساً للحكومة؛ وعمل مستشاراً لرئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو. كذلك شغل إردان منصب رئيس اتحاد مقاولي البناء في إسرائيل، ومنصب رئيس «شباب الليكود». غلعاد إردان متزوج من شلوميت شور، التي عملت ناطقة باسم وزير المالية الأسبق سيلفان شالوم³؛ وله ثلاثة أبناء، وبنت واحدة.

دخوله الحياة السياسيّة:

انضم غلعاد إردان إلى حزب الليكود عندما كان طالباً في جامعة بار إيلان. حيث توجه إليه، آنذاك، عدة زملاء لإحياء خلية الليكود في الجامعة بالتزامن مع محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. عندها، بدأ إردان بتنظيم تظاهرات ضد التوقيع على اتفاقيات أوسلو. على أثر هذه النشاطات، دعاه أريئيل شارون لمقابلته، ومن ثمّ، ولدة عامين، كانا يتقابلان مرة كلّ شهرين. بعد أن أنهى إردان تعليمه الجامعي، عينه أريئيل شارون مساعده البرلماني في العام 1995. وبعد أن انتُخب بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، عينه مستشاراً له ورئيساً لقسم توجّهات الجمهور في مكتب رئيس الحكومة.⁴

شارك إردان في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود قبيل انتخابات الكنيست الخامس عشر، 1999، وجاء ترتيبه السادس والعشرين، ولكنه لم يحظَ بدخول الكنيست. في الانتخابات التمهيدية، قبيل انتخابات الكنيست السادس عشر، 2003، جاء ترتيبه الثامن والعشرين، واستطاع أن يدخل الكنيست. عارض خطة الانفصال أحادي الجانب عن غزة، في العام 2005، بشدة، ووصفها بالجريمة الوطنية. في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود، قبيل انتخابات الكنيست السابع عشر، 2006، جاء ترتيبه الثاني؛ في الانتخابات

1 يُعتبر هذا الفيلق فيلقاً معاوناً لباقي الفيالق، يُعنى برأس المال البشري في الجيش الإسرائيلي.

2 لنسكي، نعمة وإيتسيك، سبان. (2016، 15 كانون الثاني). يردّ بإطلاق النار. **يسرائيل هيوم**. مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

3 طوخفيلد، ماتي. (2010، 30 تموز). فارس البيّة. **يسرائيل هيوم**. مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

4 لنسكي، نعمة وإيتسيك، سبان. (مصدر سابق).

التمهيدية للكنيست الثامن عشر، 2009، جاء ترتيبه الثاني مرة أخرى، وشغل، في هذه الدورة، منصب وزير حماية البيئة في حكومة نتنياهو الثانية. في الانتخابات التمهيدية للكنيست التاسع عشر، 2013، جاء ترتيبه الثاني هذه المرة أيضاً، وأشغل عدة مناصب وزارية في حكومة نتنياهو، منها منصب وزير الاتصالات، ووزير حماية الجبهة الداخلية، كذلك تولى وزارة الداخلية بعد استقالة الوزير السابق غدعون ساعر. في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود، قبيل انتخابات الكنيست العشرين، 2015، جاء ترتيبه الأول، أي الثاني في قائمة المرشحين للكنيست بعد بنيامين نتنياهو. يشغل في الحكومة الحالية منصب وزير الأمن الداخلي. بالرغم من صغر سنّه، إلا أنه واحد من متميزي التشريع، لا سيّما في مجال حماية البيئة ومحاربة حوادث الطرق؛ وهو حاصل على علامة فارس جمعية «ضوء أخضر» لعمله في مكافحة حوادث الطرق. يُعتبر إردان من متمردي الليكود بعد أن عارض خطة الانفصال عن غزة في العام 2005، واتّسم، من بعدها، بالتطّرف في مواقفه تجاه الفلسطينيين.⁵

تعامله مع مشاكل العنف في المجتمع العربي:

يعترف الوزير إردان أنّ عدد عناصر الشرطة، الذين يعملون في المجتمع العربي لمكافحة الجريمة، هو عدد قليل مقارنة بالمهام التي تقع على عاتقهم. كما ويدّعي وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، أنّ عمل الشرطة هو أساس كل شيء في المجتمع العربي؛ لأنّه، وحسب أقواله، بدون معالجة مشكلة الجريمة والعنف فإنّه لا يمكن الاستثمار بالاقتصاد، والتربية، والصحة. وفقاً لإردان، فإنّ الوطنية والعادات العربية تشكلان صعوبة، وتؤديان لازدياد الجريمة في المجتمع العربي، وأنّ الأسلحة المنتشرة في المجتمع العربي مصدرها من الجيش الإسرائيلي، وقد وصلت للمجتمع العربي إمّا بواسطة السرقة، وإمّا بواسطة البيع، وإمّا بواسطة التهريب. ولحلّ هذه المشكلة، يقول إردان أنّ على إسرائيل إحكام إغلاق حدودها، وانتهاج فحوصات دقيقة للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل. بالإضافة لهذا، يتّهم الوزير إردان أعضاء الكنيست العرب بالنفاق لمطالبتهم المستمرة بجمع الأسلحة من المجتمع العربي، لأنّ هذا الأمر يتطلب عملاً استخباراتياً دقيقاً، خاصّة وأنّ الناس لن يتنازلوا بسهولة، ولن يعترفوا بوجود هذه الأسلحة، كما وقد يؤدّي جمعها لمواجهة عنيفة.⁶ يطمح وزير الأمن الداخلي أن يؤسس مركز شرطة في كل بلد عربي، كخطوة أولى لجسر الهوة بين العرب واليهود.

وزير البيئة:

كان منصب وزير البيئة هو المنصب الأول الذي يتسلّمه غلعاد إردان. وقد أغدقت عليه الصحافة مديحاً

5 طوخفيلد، ماتي. (مصدر سابق).

6 لنسكي، نعمة وإيتسيك، سبان. (مصدر سابق).

في ذلك الحين، 2010، لما كان له من نشاط مع جمعيات حماية الطبيعة، والجمعيات الخضراء في الحفاظ على الشاطئ من مقاولي البناء. وكان قد صرّح أنّه استطاع استقطاب رئيس الحكومة نتنياهو لهذا الهدف. كذلك، أدخل الوزير إردان، لأول مرّة، سياسات الفصل والتدوير في معالجة النفايات، وقد صرّح، حينها، أنّه ينوي أن يدخل ثقافة فصل النفايات وتدويرها إلى كل بيت في إسرائيل؛ ولكن، وبعد مرور سنوات على هذه التصريحات والسياسات، إلا أنّه ما زالت هناك معوقات لتطبيقها، لا سيّما في المجتمع العربيّ، إذ لم تُوفّر الوزارة للبلدات العربيّة الحاويات والمستلزمات والميزانيات لتوفير البنى التحتية لتطبيق هذه السياسة.⁷ كذلك، حاول الوزير إردان، من منصبه هذا، أن يعالج موضوع تلوث الهواء من خلال تطبيق قانون الهواء النظيف على الشركات الملوثة الكبيرة، مثل شركة الكهرباء ومعامل التكرير، ولكن، وحتى الآن، ما زالت هذه الشركات تُعتبر من الملوّثات الأكبر للبيئة.

وزير الاتصالات:

استطاع إردان، في منصبه هذا، أن يحدث بعض التغييرات في سوق الاتصالات الإسرائيليّ، حيث فكّك سلطة الإذاعة والبثّ، وألغى «ضريبة التلفزيون»، التي كانت المحفّز وراء تفكيك سلطة الإذاعة. حاول، كذلك، أن يفتح سوق البثّ للمنافسة، ولكنّه لم ينجح في ذلك.⁸

وزير الأمن الداخليّ:

منذ استلامه منصب وزير الشرطة، عام 2015، يحاول غلعاد إردان، من خلال التشريعات، توسيع صلاحيات الشرطة لتضييق الحيّز على الفلسطينيين في إسرائيل، وفي الضّفة.

عند استلامه لهذا المنصب، حاول نقل الوحدة القطريّة لتطبيق قوانين التخطيط والبناء من وزارة الداخليّة إلى وزارة الأمن الداخليّ. هذه الوحدة هي المسؤولة عن إصدار أوامر هدم البيوت غير المرخّصة. لم تنجح محاولاته حتى هذه اللحظة، بالرغم من إدعائه أنّ هذه الوحدة تعمل بالتوازي مع الشرطة، ولهذا، فإنّه من الأفضل أن يكون الطرفان المنفّذان تحت وزارة واحدة.⁹

في صيف العام 2015، وفي جلسة الكنيست الأخيرة وقبل خروجه لعطلته السنويّة، أقرّ الكنيست الإسرائيليّ، بالقراءتين الثانية والثالثة، تعديل قانون السّجون، أو ما أطلق عليه تعديل التغذية القصريّة، بالرغم من

7 تسفيرير، رينات. (2016، 03 آذار). بالرغم من الاستثمار الطائل، ثورة تدوير النفايات في إسرائيل ما زالت تترنّح. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 2016/03/03.

8 طايخ، أمير. (2014، 09 تشرين الثاني). نجح إردان مع سلطة الإذاعة ولكن أضع البقيّة. [ذا ماركر](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

9 خوري، جاك؛ ورافيد، براك. (2016، 14 كانون الثاني). تعمل الحكومة على نقل تطبيق قوانين البناء لوزارة الأمن الداخليّ، في المجتمع العربيّ قلقون. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

معارضة نقابة الأطباء على التغذية القسرية، وتهديدهم بعدم تنفيذ القانون بعد إقراره لأنه يعتبر تعذيباً للمضرب عن الطعام ومنافياً لأخلاقيات قَسَم الأطباء. هذا التعديل قدّمه وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان. حسب القانون، يحقّ لمفوض السجون، بموافقة المستشار القضائي للحكومة، أن يتوجّه لرئيس المحكمة المركزية بطلب السّماح بمعالجة الأسير المضرب عن الطعام طبيّاً. يأتي هذا التوجّه بعد أن استشار المفوض طبيّاً، وأقرّ الأخير بأنّ هناك خطراً على صحة الأسير المضرب عن الطعام. حسب التعديل، يُعالج الأسير حتى لو رفض العلاج. في حال رفض الأسير العلاج، يستطيع السّجان استعمال القوة تجاه الأسير لتقديم العلاج له.¹⁰

دعم غلعاد إردان اقتراح تعديل قانون توسيع صلاحيات الشرطة، أو ما أطلقت عليه الصحافة قانون التفتيش الجسديّ. قدّم الاقتراح لأول مرة في العام 2011، وكان هدفه محاربة العنف في الملاهي الليلية. في ذلك العام، صودق على اقتراح التعديل بالقراءة الأولى. وفي العام 2015، وبعد اندلاع أحداث تشرين الأول / أكتوبر، أعاد الوزير إردان الاقتراح إلى طاولة الحكومة ليصادق عليه الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة في شهر كانون الثاني من العام 2016، وذلك بالرغم من المعارضة الشديدة لهذا التعديل لما فيه من احتمالات لتحرّشات ومضايقة، أو انتهاك لكرامة الإنسان للأشخاص الذين تُفتش أجسادهم.¹¹ بموجب هذا التعديل، يحقّ لأفراد الشرطة أن يجروا تفتيشاً على جسد الشّخص، إذا كان لدى الشّرطي الاشتباه المعقول بأنّ هذا الإنسان يحمل سلاحاً بخلاف القانون؛ ويضيف التعديل أنّه يحقّ لضابط لواء في شرطة إسرائيل، إذا كان لديه قلق حقيقيّ أنّ مكاناً ما سيكون مسرحاً لعمليات عداية، أن يعلن عنه كمكان يُسمح فيه لأفراد الشرطة أن يجروا تفتيشاً جسديّاً على الأشخاص، حتّى إذا لم يشتبه بهم.¹²

كذلك، يحاول إردان توسيع صلاحيات الشرطة، وفرض الغرامات على المُشغّلين في إسرائيل بكلّ ما يتعلّق بتشغيل الفلسطينيين من الصّفة بدون تصريح إسرائيليّ (تطلق عليهم إسرائيل مقيمين غير قانونيين). في الأشهر الأخيرة، وبعد احتدام الوضع، قدّم الوزير إردان اقتراحاً لتعديل قانون الدخول لإسرائيل. بموجبه، تخوّل الشرطة إغلاق مصالِح أو مواقع بناء لمدة ثلاثين يوماً في حال أُلقي القبض على فلسطينيين يعملون هناك من غير تصريح لذلك، وتخوّل المحاكم إصدار أمر إغلاق دائمٍ وسحب رخصة المصلحة ومواقع بناء تشغّل فلسطينيين من غير تصريح؛ بالإضافة لفرض الغرامات التي تتراوح بين 5000 شيكل و225 ألف شيكل، حسب مدّة التشغيل وعدد العاملين. وينصّ الاقتراح على فرض السّجن الفعليّ على المُشغّل.¹³

إضافة إلى توسيع صلاحية أفراد الشرطة من خلال التّشريعات، يحاول الوزير إردان، منذ بداية الهبة

10 إيفن، يوآف. (2015، 15 تموز). أقرّ الكنيست قانون التغذية القسرية. [ماكو](#). مستقاة بتاريخ 2016/03/09.

11 ليس، يهوناتان. (2016، 02 شباط). أقرّ القانون الذي يوسع صلاحيات الشرطة بالتفتيش الجسديّ؛ المعارضة؛ التمييز ضد الأقليات سيزداد. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/23.

12 [كتاب القوانين 2527](#). 2016/02/07. (بالعبرية)

13 [اقتراح قانون الدخول لإسرائيل](#). اقتراح رقم 26. قدّم إلى الكنيست بتاريخ 2016/02/15. (بالعبرية)؛ كوبيبيتس، ينيف. (2015، 27 كانون الأول). في أعقاب الوضع الأمني، نشر إردان تعديل قانون لتشديد العقوبة على مشغّل المقيمين غير القانونيين. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

الحالية (تشرين الأول/أكتوبر 2015)، منع تحقيقات ضد أفراد الشرطة الذين يقتلون فلسطينيين في هذه الأحداث، ويطالب بأن يُعامل أفراد الشرطة مثلما يعامل الجنود في أوقات الحرب، فهم لا يُحاسبون عند قتل المدنيين إذا لزم الأمر، على حدّ تعبيره.¹⁴

وفي تصريحات له عبر وسائل الإعلام وموقع التواصل الاجتماعي، فيسبوك، قال إنّه يسعى لتقديم اقتراح قانون مستعجل لتشديد العقوبات على مُلقي الحجارة. وهناك من عبّر عن إشكالية تطبيق مثل هذا القانون، لا سيّما أنّ معظم ملقي الحجارة هم من القاصرين وفق القانون؛ لم يتأخّر ردّ الوزير إردان على هذه التحفظات، حيث حدّد القضاة، الذين سيتساهلون في أحكامهم على القاصرين، بعدم تقديم ترشيحهم لمناصب قضائية رفيعة.¹⁵

وفي معرض تضييقاته على الفلسطينيين وقمعهم، نجح الوزير إردان، نهاية العام 2015، في إخراج جمعيات المرباطات والمرباطين في الأقصى عن القانون، وذلك لتسهيل دخول المصلين اليهود للأقصى. حاول الوزير إردان تنفيذ هذه التضييقات، بدايةً، من خلال تشريع قانون بإخراج تلك الجمعيات عن القانون، إلا أنّه تراجع، وتوجّه لوزير الأمن، موشيه يعلون، ليخرج أمرًا عسكريًا لتنفيذ خطوته. ومن الجدير ذكره، أنّ هذه الخطوة جاءت بإيعاز من نشيطين صهاينة متطرفين، يسعون من أجل تقسيم مواعيد الصلاة في الأقصى؛ هذه المجموعة كانت قد حاولت سابقًا، في عهد وزير الأمن الداخلي السابق، أهرونوفيتش، ولم تنجح في مخططاتها، ولاقت أذناً صاغية لدى الوزير إردان.¹⁶

عبّر وزير الأمن الداخلي عن استيائه من عدد أفراد الشرطة المسلمين، حيث تبلغ نسبتهم 2%، ويسعى الوزير إردان إلى زيادة عددهم على وجه السرعة.¹⁷ وقد تكون ترقية أحد ضباط الشرطة المسلمين هي خطوة لتجنيد العرب لمؤسسة الشرطة.

إعادة الجثامين:

منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، 2015، وبعد الأحداث التي تصاعدت على خلفية محاولة تقسيم أوقات الصلاة في الأقصى بين المسلمين واليهود، ازدادت محاولات وعمليات الطعن التي ينفذها فلسطينيون ضد إسرائيليين. في معظم الحالات أو المحاولات، غالبًا ما تُطلق النّار على المنفّذ، ويردى قتيلاً، ومن ثم يحتجز جثمان المقتول. تنتهج إسرائيل سياستين في موضوع إعادة الجثامين للعائلات الثكلى؛ فإذا كان المنفّذ من سگان الصّفة فهو يخضع، في هذه الحالة، لسياسات وزارة الأمن، والتي تنصّ على إعادة الجثمان بعد

14 غروس، عمناويل. (2015، 29 كانون الأول). عيوب إردان. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

15 [هآرتس](#). (2015، 13 أيلول). رئيسة المحكمة العليا ضد إردان: مبادرته تلائم دولاً لا نريد أن نكون مثلها. مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

16 حسون، نير. (2015، 24 آب). وزير الأمن الداخلي يدعم قراراً للإعلان عن منظمات فلسطينية في الحرم القدسي كمنظمات غير قانونية.

[هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

17 لنسكي، نعمة وإيتسيك، سبان. (مصدر سابق).

فحصه، وعدم احتجازه لديها. بينما إذا كان المنفذ من سگان القدس الشرقية، فهو خاضع لسياسات وزارة الأمن الداخلي، (التي يقف على رأسها الوزير غلعاد إردان)، والتي تمنع، وتحتجز الجثامين لديها بأمر من وزير الأمن الداخلي.

في مقال كتبه الوزير غلعاد إردان، ونشرته صحيفة هآرتس في أوائل شهر شباط، حول موضوع إعادة الجثامين في محاولة منه للدفاع عن موقفه، يقول: إن هدف عدم إعادة الجثامين هو عدم استغلال الجنازات لتظاهرات تحريضية، وتظاهرات لإلهاب الجماهير، وتعزيز الإرهاب وتشجيعه. وعلى حد قوله فإن العائلات التي توافق على الدفن بجنازات صغيرة ليلية تعاد لها جثامين أبنائها. وفي مقاله هذا، يقارن الوزير إردان بين دفن جثمان باروخ غولدشتاين، منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي، وبين تعليماته وشروطه لتسليم جثامين منفذي عمليات الطعن من سگان القدس الشرقية.¹⁸

موقفه من الفلسطينيين:

يعتبر الوزير إردان من المتطرفين في مواقفهم تجاه الفلسطينيين، ولكنّه لا يختلف عن آراء زملائه في حزب الليكود. يؤمن إردان أنّ الأردن هو الدولة الفلسطينية، ولا يؤيد إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، وإنما يكتفي بتأييد إقامة دولة محدودة، تقتصر مهامها على الشؤون الإدارية بدون سيادة، وذلك بشرط أن يكون سلام، و فقط إذا كانت هناك ضغوط دولية على إسرائيل.¹⁹ كذلك، يعارض الوزير إردان إيقاف بناء المستوطنات في الضفة. وحسب أقواله، فإنّ المستوطنات، كبيت إيل وشيلوه، ذات صلة للشعب اليهودي أكثر من مناطق أخرى تحت النفوذ الإسرائيلي. أما بالنسبة لمطالب الفلسطينيين بسيادة على 100% من أراضي الضفة والقطاع، فيقول إردان أنّ الحلّ يجب أن يكون إقليمياً، وأنّ على الأردن ومصر أيضاً أن يتنازلا عن أراضٍ من أجل إقامة الدولة الفلسطينية؛ لأنّ الحلّ لا يقع على عاتق إسرائيل وحدها.²⁰

18 إردان، غلعاد. (2016، 8 شباط). على يمين عائلات المخزيين. [هآرتس](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

19 حوريش، هدار. (2007، 31 آب). عضو الكنيست إردان، رئيس لجنة الاقتصاد، نشيط، وصارخ، ومتمرس بألعاب القوة، وسريع الغضب.

[ذا ماركر](#). مستقاة بتاريخ 2016/02/22.

20 طوخفيلد، ماتي. (مصدر سابق).

خلاصة:

في السنوات الأخيرة، يلمع نجم الوزير إردان بين أعضاء وناخبي الليكود. وهناك من يرى أنّ إردان استطاع القفز من أسفل السلم إلى أعلاه في حزب الليكود من خلال تشريعاته، لأنّها تتميز بصلتها المباشرة مع المستهلك، مثل قانون ضريبة التلفزيون-سلطة البثّ، وخوذة الرأس لسائقي الدراجات الهوائية، ومنع التدخين في الأماكن العامة، وفصل زوايا التدخين، وغيرها. ومن جهة أخرى، تتميز تشريعاته بتضييقات على الفلسطينيين، بشكل عام، وعلى الفلسطينيين المقدسيين، بشكل خاص. كما ويختار الوزير إردان التعامل مع المواضيع التي تنتج أصداء عالية. فمثلاً، في العام 2010، شارك الجمعيات الخضراء في المحافظة على حزام الشاطئ من مخططات البناء. ولكن، في العام 2016، وبعد أن ترك وزارة حماية البيئة، أقرّ الكنيست، بالقراءة الأولى، اقتراح تعديل قانون التخطيط والبناء، الذي قدّمه وزير السياحة، آفي غباي، والذي، بموجبه، يُسمح ببناء وحدات سكنية على الشاطئ لأهداف سياحية.²¹ ومن الجدير ذكره أنّ نتنهاو وإردان لم يحضرا التصويت على الاقتراح. وعلى ما يبدو، فإنّ الوزير إردان يشجّع المشاريع التي يجني من ورائها بعض الأصوات من الناخبين، وتساهم في تقدّمه السياسي، حتى لو كانت على حساب حقوق إنسانية أساسية.

21 طوخفيلد، ماتي. (مصدر سابق). بغانو، يوفال. (2016، 22 شباط). حرب خاطفة حول الشواطئ: الكنيست يصوّت مع قانون إجازة البناء على الشواطئ. [معاريف](#). مستقاة بتاريخ 2016/03/01.